ص 104-129

مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية Journal of Studies in Islamic Finance and development

مداخلة بعنوان: متطلبات الاستثمار في قطاع التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-81.الواقع، الأفاق والتحديات.

Investment requirements in the Takaful insurance sector in Algeria in light of Executive Decree No. 21-81. Reality, prospects and challenges Times.

مخلوف محمد^{1*}

m.mekhlouf@univ-chlef.dz (الجزائر)، عامعة الشلف الجزائر)،

تاريخ القبول:

Abstract: The study aims to shed light on the reality of Takaful insurance in Algeria after the issuance of Executive Decree No. 21-81 of 2021, which specifies the conditions and procedures for practicing Takaful insurance in Algeria. Including requirements for estab-

ing of windows interested in practicing this industry. Keywords: Takaful insurance, require-

lishing new companies or windows to

practice this industry. In this study, we tried to clarify the current situation of

Takaful insurance after the establish-

ment of some companies and the open-

Classification Codes: G22

ments, windows

تمدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في الجزائر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 لسنة 2021 الذي يحدد شروط وإجراءات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر. بما في ذلك متطلبات انشاء شركات أو نوافذ جديدة لمزاولة هذه الصناعة. ولقد حاولنا في هذه الدراسة توضيح الوضع الحالي للتأمين التكافلي بعد انشاء بعض الشركات وفتح نوافذ مهتمة بممارسة هذه الصناعة.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، متطلبات، نوافذ

تصنيفات: G22

1. مقدمة

أصبح للتأمين التكافلي انتشار واسع، حيث زاد عدد الشركات والنوافذ التي تمارس هذه الصناعة على مستوى العالم، مع ازدياد رقم أعمالها من سنة لأخرى. وتعتمد هذه الأخيرة على مبادئ الشريعة

^{*} المؤلف المرسل: مخلوف محمد

الإسلامية في تعاملاتها، سواء بين الأطراف الداخلية (المساهمين، المشتركين والإدارة) أو التعاقدات التي تبرمها مع الأطراف الخارجية مثل شركات الإعادة التأمين إلا في الحالات الاستثنائية وبترخيص من هيئة الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية.

لقد تأسست شركات ونوافذ لممارسة التأمين التكافلي في الجزائر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الصادر في سنة 2021، والذي سمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في سوق التأمين الجزائري وفق الشروط التي جاء بحا.

ورغم ما تتميز به شركات التأمين التكافلي من عوامل للنجاح التي تسمح لها بالانتشار والتوسع، إلا أن هناك عدة تحديات تواجهها، وتحدّ من توسعها.

وسنتناول في هذه الدراسة مبادئ وخصائص التأمين التكافلي، والمميزات التي تميّزه عن غيره كمبدإ التبرّع بين المشتركين، وتطابق المنتجات التأمينية التكافلية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تجسيد مبدأ التعاون والتضامن بين المشتركين والمساهمين، وإمكانية مساهمة المشتركين في التسيير الإداري للشركة، وتوزيع الفائض التأميني على من يستحقه في حالة تحققه بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة على مستوى العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء أكثر على أهم عوامل نجاح الصناعة التأمين التكافلي، والأخطار والتحدّيات التي يمكن أن تواجهها وهذا من خلال الإجابة على التساؤل التالى:

ما هي عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها بعد الممارسة الفعلية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على التأمين التكافلي في الجزائر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81، وما نتج عنه من تأسيس لشركات أو فتح لنوافذ لصناعة التأمين التكافلي، أو تحوّل كلي لبعض الشركات التقليدية إلى شركات تكافلية.

وتطرقنا إلى أهم عوامل النجاح التي يمكن أن تساعد الشركات والنوافذ الناشئة لهذه الصناعة، بالإضافة إلى التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه الشركات.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- معرفة عوامل نجاح التأمين التكافلي
- التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين التكافلي.

2. المطلب الأول: مبادئ وخصائص التأمين التكافلي

يتميّز التأمين التكافلي بمبدإ التبرّع المتبادل بين الشركة والمشتركين والذي يهدف إلى تحقيق التعاون والتضامن بين الأطراف المشاركة في العملية التأمينية، وهو مبدأ جوهري في الاختلاف القائم بين نظام التأمين التكافلي ونظام التأمين التقليدي.

ويتمتّع التأمين التكافلي بمبادئ تتميّز بجاذبية أخلاقية من تكافل وتضامن بين المشتركين، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الفائض على أكبر عدد ممكن من المنتسبين لصندوق التأمين التكافلي، كما يتميّز بترسيخ مبدأ الشفافية في التسيير الإداري للمشتركين، ويربط الودائع والاستثمارات بالأصول الأساسية الحقيقية ممّا شجع هذه الصناعة على الحفاظ على مكتسباتها وتطورها حتى أثناء الانكماش (Bahathy, 2010, p. 2)

وللتأمين التكافلي مجموعة من الخصائص التي تميّزه عن التأمين التقليدي، حيث يسعى إلى تحقيق مبدأ التعاون والتضامن بين الأطراف المشاركة (المشتركين، المساهمين والإدارة) في العملية التأمينية بنيّة التبرّع المتبادل والمساعدة المتبادلة.

كما تتميّز العلاقة التعاقدية في شركات التأمين التكافلي بنوع من الحيوية بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التأمينية بحكم المسؤولية المشتركة بينهم في تسيير ونجاح الشركة. ويتم تحديد شروط التغطية والتعويض والأقساط الواجب دفعها سواء تعلق الأمر بالتأمين المباشر للأفراد والجماعات، أو الشروط التنظيمية المتعلقة بإعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين التكافلي بما في ذلك شروط التفاوض وحل النزاعات إن وجدت.

1.2 مبادئ التأمين التكافلي

التأمين التكافلي هو نوع من أنواع التأمين الذي يتميّز بتعاون المشتركين فيما بينهم في تحمّل المخاطر المالية المحتملة على عليهم، ويُعتبر التأمين التكافلي شكلاً جديدًا من التأمين الذي يهدف إلى تقديم حماية مالية شاملة ومتكاملة للمشتركين.

بعرّف التأمين التكافلي بأنه عقد يتم بين طرفين أو أكثر، بحيث يقدم كل طرف من الأطراف مالا للطرف أو للأطراف الأخرى بغير قصد الإسترباح، وإنما بقصد التعاون وتحقيق النفع لطرفي العقد أو لأحدهما، ومن شروط التعاون بالمعاوضة تحقيق المنفعة بين الأطراف مع وجود صفة المعاوضة وانتفاء قصد الربح، وتقوم مؤسسة التأمين التكافلي بإدارة صندوق المشتركين واستثمار الأموال المجمّعة به مقابل عمولة وكالة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها (القضاة، 2010، ص4).

ويعرّف أيضا أنه نظام تعاوني تضامني يهدف إلى تفتيت المخاطر وتوزيعها على كافة المستأمنين لتعويض المتضرّر منهم، وهذا لتخفيف العبء عليه كفرد مؤمن معهم، فهو يدل على تبادل الإعالة والنفقة، بين المسلمين ورعاية بعضهم بعض بالنصح، والنفقة وغير ذلك من هذه المعاني (الشيبان، 2019، صفحة 58).

يمكن القول بأن التأمين التكافلي هو نظام مبني على تبرّع المشتركين باشتراكاتهم لجبر الضرر الذي لحق ببعضهم، فالمشترك والمساهم كيان واحد، ويتم إدارة أعمال التأمين بوكالة من طرف شركة مقابل أجرة تُحدَدُ في بداية السنة، وتستثمر الأموال المتبقية من مختلف العمليات التأمينية بحصة ربح على أساس المضاربة، أو بنسبة من المبلغ المستثمر على أساس الوكالة بالاستثمار، ومن تسمياته، التأمين التعاوني، التأمين الإسلامي، التأمين ،التبادلي، إلى التأمين التكافلي، حيث أصبحت التسمية الأخيرة أكثر تداولا بين مختلف الباحثين والمهتمين بهذه الصناعة (أسامة،، 2013، صفحة 25).

يستند التأمين التكافلي على عدة مبادئ أساسية لتجسيد رؤيته وتحقيق الأهداف المرجوة لنجاح العملية التأمينية ونتطرق فيما يلي إلى أهم هذه المبادئ.

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة عقود منتجات التأمين التكافلي مع عدم التأمين على المنتجات المخالفة لها.
- وجود الهيئة الشرعية تتكون من أهل التخصص في الشريعة الإسلامية، وأهل الخبرة في التأمين لمراقبة كافة العمليات التأمينية ومدى مطابقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية مع ضمان استقلاليتها وتنفيذ قراراتها.
- تحقيق مبدأ التعاون والتضامن من خلال تبرّع المشتركين لبعضهم البعض لتعويض المتضررين على الحوادث المادية التي أصابت ممتلكاتهم أو الحماية من المتابعات القضائية من خلال تأمين المسؤولية المدنية.
- تحقيق مبدأي العدل والشفافية بمشاركة حملة الوثائق في الاستفادة من الفائض التأميني في حالة تحققه والمشاركة في التسيير الإداري للشركة للحفاظ على حقوقهم (القراداغي م.، 2010، صفحة 25).
- اجتماع صفة المؤمن في شركة التأمين التكافلي (المشترك) والمؤمَّن له (الشركة) في صفة واحدة، وهذا لا يتحقق إلا في شركات التأمين التكافلي.

- الإدارة بوكالة حيث تقوم إدارة أو هيئة وكيلة عن المشتركين والمساهمين بمختلف العمليات التأمينية مقابل أجرة أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين (داودي الطيب، كردودي صبرينة، ص6).
- عدم الربحية حيث لا تحدف المشاركة في شركات التأمين التكافلي إلى الربح لأنها مبنية على التعاون والتضامن بين المشتركين، ولكن إذا تحقق فائض في نهاية السنة يوزّع على المشتركين بالطرق المتفق عليها في بداية السنة المالية (بطاهر، 2018، صفحة 6)
- الفصل بين الحسابين بين أموال المساهمين وأموال المشتركين من خلال حسابين منفصلين، تكون هذه العمليات في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية تتكون من أهل التخصص في الشريعة الإسلامية ولها خبرة في صناعة التأمين (الأسر عبد المطلب، 2013، صفحة 2).

2.2 خصائص التأمين التكافلي

يتضمن التأمين التكافلي على مجموعة من الخصائص التي تميّزه عن التأمين التقليدي، حيث يسعى إلى تحقيق مبدأ التعاون والتضامن بين الأطراف المشاركة في العملية التأمينية بنيّة التبرّع المتبادل والمساعدة المتبادلة (Simon Archer, 2009, p 58)، كما يستفيد المشتركون من الفائض التأميني في حالة تحققه، ويمكن أن نلخص هذه الخصائص في النقاط التالية:

- هو نظام مبني على تعاون الأطراف المشتركة في العملية التأمينية بنية التبرّع بالقسط من خلال عقد بين المشترك والشركة (حسان، 2016، صفحة 167).
- تحقيق مبدأ التعاون والتضامن من خلال تحقيق التغطية التأمينية ضد مختلف الأخطار الذي يتعرض له الأشخاص المشاركون في العملية التأمينية (بوحديدة م.، 2019، صفحة 56).
 - عقد معاوضة بنية التعاون وخال من الغرر والجهالة (موسى مصطفى القضاة، 2010، صفحة 4).
 - يتولى تسيير مختلف العمليات التأمينية إدارة للشركة كوكيل تتكون من المساهمين والمشتركين.

- توزيع الفائض إن وجد على المشتركين وفق القاعدة المتفق عليها في الشركة والمصادق عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية.
 - استثمار ما تبقى من الأقساط وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- يخضع التأمين التكافلي إلى الإشراف والمراقبة لضمان حقوق الأطراف المختلفة والالتزام بالمعايير المهنية (بن زاوي، 2017، صفحة 3).

3.2 العلاقات التعاقدية في شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي

تتميّز شركات التأمين التكافل بعلاقة ترابط بين أطرافها، حيث تتقاسم المهام فيما بينهم، إذ يقوم المساهمون بتأسيس شركة التأمين التكافلي وتحديد رأس مالها، وتنشأ بينهم وبين حملة الوثائق (المشتركين) علاقة إدارة صندوق التكافل التابع لحملة الوثائق، وعلاقة الإقراض الحسن وعلاقة توزيع الفائض التأميني إن وجد، ثم تنشأ علاقة تبرّع

بين صندوق التكافل وبين حملة الوثائق من خلال تجميع الأقساط التأمينية مقابل تعويض من تضرر من المجموعة، وعلاقة إدارة بينه وبين شركة التأمين لكل عمليات التأمين وإعادة التأمين من تصميم كل أنواع المحافظ والمنتجات

التأمينية التكافلية، وإصدار الوثائق التأمينية وتسويقها، وإجراء التسويات للملفات بين مختلف الشركات، كما تقوم بتصميم الاحتياطات والمخصصات، والعمليات الرقابية وتسيير الموارد البشرية، وكل العمليات الاستثمارية وفق وكالة، أو مضاربة أو هما معاً (وكالة، مضاربة) (بوحديدة، ،2019، الصفحات 107–105).

وهي عبارة عن مجموعة عقود لتحديد العلاقة وضمان الحقوق لكل الأطراف، وتكون هذه العقود بين الأفراد لتوفير احتياجاتهم الفردية، وتكون عقود جماعية لشركات وهيئات لتقديم خدمات لموظفيهم وحماية لمتلكاتهم.

4.2 أقسام عقد التأمين التكافلي

تنقسم العقود في شركات التأمين التكافلي إلى أربعة أنواع، تتمثل في عقد الوكالة، عقد المضاربة، عقد الهبة بعوض (النهد)، وعقد الجعالة.

- عقد وكالة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق (هيئة المشتركين): هو عقد يؤكِلُ فيه المشاركون من وكيلا لهم لتسيير شؤون صندوق التكافل (لطفي عامر ، 2014، صفحة 579.)، وتتكون من مرحلتين، فالمرحلة الأولى تتمثل في تأسيس شركة تأمين تقوم بالتأمين على أساس المبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة في التأمين التكافلي، ولابد من أن ينص قانونها الأساسي على مبدأ التبرّع في حساب مستقل للمشتركين (حملة الوثائق) يسمى صندوق التأمين التكافلي، وأن الشركة وكيلة بأجر أو دون أجر تقوم بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات للمستحقين، وتسوية المصاريف المختلفة وإعادة التأمين والتقاضي ونحو ذلك، نيابة عنهم في مدة زمنية محددة تكون سنة غالباً، فيكون مقابل هذا العمل أجراً معلوماً (منصور، 2016، صفحة 406.)، وتنقسم إلى:

وكالة مطلقة: لا يُحدِدُ صاحب المال أي شروط من شروط الاستثمار، وإنما يترك حرية التصرف للمضارب على أساس أن يكون في إطار مبادئ الشرعة الإسلامية.

وكالة مقيدة: هي الوكالة التي يقيدها صاحب العمل بمجموعة من الشروط في المكان ونوع الاستثمار، وغيرها (المسعود، .2010، صفحة 17)

وينقسم نموذج الوكالة إلى صيغتان:

الوكالة الخالصة: تقوم الشركة بمختلف العمليات التأمينية نيابة عن المشتركين مقابل أجرة تحدد في بداية العقد، وتعتبر الأجرة الوحيدة التي تتقاضاها، وتحتفظ الشركة بالأرباح والفائض في حالة قيامها بالاستثمار مع تحملها للخسارة عند تحققها.

الوكالة المعدلة: تختلف هذه الصيغة عن سابقتها بأنّ تأخذ الشركة نسبة من الفائض التأميني كهبة أو بتنازل من المشتركين، أو وعد من الصندوق بالمكافأة (الجعالة) من خلال نسبة من الفائض التأميني المحقّق.

ويكون في هذه الصيغة أحقية الشركة في الفائض التأميني، رغم عدم تحمّلها الخسارة في حالة العجز، وهو اشكال لمن يعتبر أن الفائض التأميني من نصيب المشتركين (بوهدة، 2013، صفحة 14) —عقد مضاربة لاستثمار أقساط المشتركين بين الشركة وهيئة المشتركين: هي تقديم رأس المال لشخص آخر للاستثمار وفق الشريعة الإسلامية، ووفقا لعقد التأمين التكافلي بحدف تنمية موجودات صندوق والحصول على أرباح، يتم تقاسمها وفق الاتفاق المبرم بينهما مسبقاً إن وجد ويكون بالنسب. وتنقسم إلى:

المضاربة المطلقة: هو تقديم صاحب المال للمضاربة، ويقوم هذا الأخير المال وتتفق جميع شركات التأمين التكافلي على أن نموذج المضاربة هو استثمار موجودات التأمين، وليست المضاربة مزاولة لعمليات التأمين المختلفة، وهي عمليات تلائم نموذج الوكالة.

المضاربة المقيدة: يُقيّدُ صاحب المال نوع الاستثمار، ويحدد المكان ونوع السلعة والمدة وغيرها من الشروط التي يضعها صاحب المال للمضارب (المسعود، 2016، صفحة 16).

ويهدف نموذج المضاربة لتنمية موجودات الصندوق والحصول على أرباح، يتم تقاسمها وفق الاتفاق المبرم بينهما مسبقاً إن وجد، ويكون بالنسب (50%، 50%، 40%، 60%، 60% أو 60%، 70%)، أو أي نسبة أخرى يتم الاتفاق عليها، مع موافقة الهيئة الشرعية على ذلك في بداية كل سنة مالية، وإذا كانت خسارة يتحمّلها ربّ العمل أو الشركة (المضارب) إذا ثبت تقصيرها أو إهمالها (لطفي عامر، 2014، صفحة 579)

وحتى يتحقّق نموذج المضاربة لابد من توفّر عدّة شروط نذكرها فيمايلي:

• ضرورة وجود رأس مال مع تمكين المضارب من أخذه.

• وجود رأس مال معلوم الجنس والقدر والصفة عند إبرام العقد.

- عقد الهبة بعوض (النهد): يكون بين الشركة (المساهمين) والمشتركين (حملة الوثائق)، ويمكن اعتبار المشاركين في شركات التأمين التكافلي مساهمين أيضاً لتمكينهم من المشاركة في التسيير الإداري، الشيء الذي من شأنه أن يكون عنصر قوة في اتحاد الإرادتين (المساهمين والمشاركين) لتحقيق أهداف الشركة بجدارة، كما يمكن أن يضفي مزيد من الشفافية على عمل شركات التأمين التكافلي.

والنّهد ينطبق تماماً على التأمين التعاوني المبني على التبرّع بين أفراد المجموعة، ولا يهم الاختلاف في المبالغ المتفاوتة التي يتلقاها المشتركون بعد أداء كافة المصاريف والالتزامات (قنطقجي، 2017، صفحة 61).

- عقد الجعالة: هو عقد يلتزم المشاركون (الجاعل) بدفع أجر لشركة (المجعول له) التأمين جراء قيامها جهمة التسيير التي وكلت بها من طرف المشاركون وقد تتغير الأجرة على حسب الأداء.

وتعتبر الجعالة مكافئة لمن يقوم بعمل استثنائي كأن يحفظ القرآن ويكافئ، ويفتح حصن من حصون العدو، أو يحصد زرعاً لصاحبه مقابل نصيب منه، أو أن يُكِلفَ شخص شخصاً بتحصيل ديونه مقابل ربع المال مثلا.

وتسمى في القوانين المعاصرة بالجائزة التي تعطى لمن اخترع دواء لعلاج مرض ما، أو جائزة لمن حفظ القرآن، جوائز للمسابقات العلمية وغيرها من المكافآت على انجاز ما.

وتطبق الجعالة في المعاملات اليومية، كتكليف شخص لشخص بتحصيل دَيْنُ له على سبيل المثال، مقابل نسبة معينة منه، أو يقوم شخص بتكليف شخص آخر بزرع أو حصاد مقابل حصة أو مبلغ من المال معلوم.

وتُمارسُ الجعالة في كثير من المعاملات اليومية التي يقوم بها السمسار أو الوسيط كتوفير سلعة أو تقديم خدمة. ومن نماذج الجعالة أيضاً استغلال لحقول الغاز والبترول مثلاً من خلال عقد بين الدولة وشخص طبيعي أو معنوي مقابل حصة أو نسبة من السلعة أو نسبة من المال.

كما تعتبر أعمال الصيّانة لمختلف الأجهزة، أو استصلاح الأراضي الفلاحية وأشجارها ونحو ذلك عقد من عقود الجعالة (غسان، 2021، الصفحات 30 -50).

- عقد الوقف: هو تحبيس الأصل أي لا يستطيع صاحبه استرجاعه أو التصرف فيه، وفي شركات التأمين التكافلي لا التأمين التكافلي تصبح الاشتراكات المدفوعة من قبل المشاركون نهائياً في صندوق شركة التأمين التكافلي لا يمكن التصرف فيها أو استرجاعها (لطفي عامر، 2014، صفحة 580).

والوقف هو حبس العين عن التصرّفات الناقلة، والتصدّق بالمنفعة، أي صرف منفعته إلى الموقوف عليه (أيوفي المعيار 33، صفحة 532).

والتأمين التكافلي على أساس الوقف هو تبرّع بالوقف، يعرف به الواقف ما تبرع عن ملكه، ويحبسه من حيث الأصل، مع تحديد من يتصرف في ذلك الأصل.

وتعتبر الاشتراكات المدفوعة على سبيل التبرّع وقفاً نقدياً لتعويض من تضرر من المشتركين (القراداغي م.، 2010، صفحة 107).

يتم تأسيس شركة التأمين التكافلي بصيغة الوقف من رأس مال المساهمين، ويخصّص مبلغ مالي لتأسيس لإنشاء صندوق الوقف، ويكون هذا قبل أي عمليات تأمينية.

ويتم تسيير العمليات التأمينية من جمع للتبرّعات، وتعويض المتضررين، وتسديد كل الالتزامات وفق نموذج وكالة بأجرة معلومة، أو وفق نموذج المضاربة نموذج وكالة بأجرة معلومة، أو وفق نموذج المضاربة مقابل نسبة من الأرباح، ويكون الفصل في العقود بين النموذجين (الوكالة، المضاربة) (لطفي عامر، 2014، صفحة 107).

ويحقّ لصندوق الوقّف التملّك والتمليك والاستثمار، ويحقّ للواقف (الشركة) التصرّف في هذه التبرّعات كالتعويضات عن الاضرار الناتجة عن الحوادث على سبيل الأعطيّة، وليس على سبيل التبرّعات

2. المطلب الثاني: شركات التأمين التكافلي بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 في الجزائر لقد أدّى توفر شروط ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 إلى تأسيس بعض الشركات وتحول أخرى إلى ممارسة التأمين التكافلي وفتح البعض الآخر لنوافذ لصناعة، حيث تم تأسيس شركة التكافل على الأضرار وشركة على الأشخاص وتحولت شركة واحدة إلى شركة تكافلية، بينما اكتفت بعض الشركات الخاصة على فتح نوافذ لهذه الصناعة.

1.3 الشركة الجزائرية للتأمين العام: وهي شركة عمومية مختصة في التأمين التكافلي على الأضرار أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 30 ماي 2022، برأس مال لأربع شركات التأمين التالية بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 30 ماي 2022، برأس مال لأربع شركات التأمين التالية (CASH ، CAAR، CAAT، SAA) وستة بنوك التابعتين للقطاع عمومي وهي (BNA، BDL، BEA، CNEP،CPA ويرخص للشركة تسويق المنتجات التالية: التأمين التكافلي على المسؤولية المدنية، التأمين التكافلي على خدمات التكافلي على السفر، التأمين التكافلي على خدمات الحوادث(Prestations Indemnitaires)، التأمين التكافلي على المساعدة على السفر، التأمين التكافلي على عربات السكك الحديدية، التأمين التكافلي على هياكل المركبات البحرية، التأمين التكافلي على نقل البضائع، التأمين التكافلي على الحريق والانفجار والعوامل المبيعية، التأمين التكافلي على السئولية المدنية العامة (المركبات البرية والجوية).

2.3 الجزاير المتحدة للتكافل العائلي: حيث تَدعّم قطاع التأمين في الجزائر أيضاً بتأسيس أول شركة تأمين على الحياة تحت إسم (El Djazair El Moutahida Takaful Familliale) وهي شركة مساهمة تأمين على الحياة تحت إسم (SPA) متخصصة في عمليات التكافل تابعة لنفس المساهمين للشركة الجزائرية للتأمين العام، ولقد بدأت في بيع منتجتها في الوكالات المباشرة والعامة التابعة لشركة التأمين التكافلي العام والتي يمكن أن تؤمّن على المنتجات التالية:

- تكافل التمويل الذي يؤدي إلى سداد الدّين على صاحبه في حالة الوفاة أو العجز، ادّخار تكافل حج

الذي يساعد المشتركين على أداء الحج، التأمين التكافلي على الحياة والذي يشمل التأمين الجماعي ضد الحوادث البدنية، ادّخار التكافل الفردي، إعادة التأمين التكافلي (Agrément de la société) .2022.

كما يمكن لشركات التأمين استحداث منتجات جديدة تتماشى وتطوّر المجتمع شريطة موافقة هيئة الرّقابة الشرعية على ذلك.

- 3.3 نافذة المتحافل العائلي (Rétakaful Familiale): حيث تم اعتماد نافذة متخصصة في إعادة تأمين التكافل العائلي للشركة المركزية لإعادة التأمين التقليدية (CCR) بموجب المرسوم رقم 27 المكمّل للمرسوم الصادر في 6 أفريل لسنة 1998.
- 4.3 المجمّع الخليجي للتأمين (L'Algérienne des assurances GIG): لقد أعلن المجمّع الخليجي على فتح نافذة للتأمين التكافلي على الأضرار بجانب التأمين على الأضرار للتأمين التقليدي (CNA, 2022)، وبعد الاتصال مع بعض مسؤولي المجمع، فإنحم أكدوا أن سنة 2024 تكون الانطلاقة الحقيقية لبيع المنتجات التكافلية على مستوى النوافذ المنتشرة عبر التراب الوطني.
- 5.3 الشركة المتوسطية للتأمينات (GAM): حيث أعلنت الشركة عن أوّل نافذة لممارسة التأمين التكافلي بجانب التأمين التقليدي (CNA IMENEM,A). حيث لم تنطلق هي الأخرى

في بيع منتجات التأمين التكافلي طيلة سنة 2023. وحسب مدير الإنتاج للمجمع، فإنه قد بلغ أربعون منتجاً تكافلي تم اعتماده رسمياً، ولقد تم بيع بعض المنتجات التكافلية (لغلام, ، 2024) على مستوى النوافذ عبر التراب الوطني.

وتنتظر شركة (TRUST) الحصول على الاعتماد من الوزارة الوصية. أما شركة أليانس وحسب تصريح مديرها العام السيد خليفاتي حسن فإن الشركة نصبت لجنة من الخبراء للتحضير لإطلاق مشروع "فاميلي تكافلي نافذة للتأمين التكافلي" على الأشخاص بالشراكة مع متعامل أجنبي (خليفاتي، 2021).

وقد ارتفع عدد شركات التأمين في سوق التأمين الجزائري (التقليدي والتكافلي) إلى خمسة وعشرون(25) شركة في سنة 2022 باعتماد شركتين عموميتين للتأمين التكافلي، (التأمين على الاضرار، الأشخاص)، ونافذة لشركة (GAM) لتسويق منتجات التأمين التكافلي مع سحب اعتماد التعاضدية ماتاك (Maatec) لعدم تجديد طلب اعتمادها، إلا أنمّا مازالت تنشط في السوق التأمين الجزائري (لجنة الإشراف على التأمينات، 2022).

بالإضافة إلى زيادة عدد وكالات المباشرة (Agences directes)، حيث تخطى رقم 1064 للنظامين (التقليدي والتكافلي)، واعتماد وكيلين عامين للتأمين التكافلي ليصبح العدد الإجمالي (للنظامين) . (Agents généraux) وكيل عام (Agents généraux) و44 وسيط تأمين (Courtiers) (المجلس الوطني للتأمينات، 2023) .

أما الهيئات الرقابية فبقيّت تزاول نشاطها لتطوير ومرافقة شركات التأمين في الجزائر بصفة عامة، ومن أجل حماية حقوق المؤمنين والمساهمة الفعّالة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال رفع مستوى أداء هذه الشركات.

بالإضافة إلى المجلس الإسلامي الأعلى الذي يقوم بإيجاد الحلول والفتاوى للقضايا التي تخص المجتمع المجزائري في إطار أحكام الشريعة الإسلامية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري،

يعمل (المجلس الإسلامي الأعلى) حالياً على إنشاء مجلس للخدمات الإسلامية في الجزائر، ليعطي دفعاً قوياً للصناعة المالية الإسلامية عموماً وصناعة التأمين التكافلي على وجه الخصوص (بن صالح، 2021، صفحة 35).

4. المطلب الثالث: التأمين التكافلي بين التحديات وعوامل النجاح في الجزائر.

يمكن أن يحقق التأمين التكافلي نجاحاً في الواقع العملي عندما يتحقق مبدأ التعاون والتضامن بين المساهمين والمشتركين من خلال إدارة فعّالة لهذه الشركات. ويمكن لهذه الإدارة تبني استراتيجيات واضحة لمواجهة كافة الأخطار الحقيقية التي تواجه عمل هذه الشركات، والوصول إلى تحقيق رغبات كثير من الأفراد من شأنه أن يحفّز أفراد المجتمع لاختيار هذه الصناعة.

تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر عدة تحدّيات التي تحد من نجاحها خاصة في الظروف الحالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي يشهده العالم بصفة عامة والمنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة، والأزمة المالية العالمية التي ساهمت في ارتفاع الأسعار، ممّا أثر سلباً على القدرة الشرائية للفرد، حيث يصبح التأمين ليس من أولوياته في الفترة الحالية.

بالإضافة إلى إبقاء المشرع الجزائري على نفس الشروط الخاصة بالعقود لكلا النّظامين، ونفس الشيء بالنسبة للملاءة المالية وغيرها، وبالتالي ليس هناك فصل تام بين النّظامين التقليدي والتكافلي.

1.4 عوامل النجاح التأمين التكافلي في الجزائر

تتميّز شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التقليدي بعدة عوامل لنجاح هذه الصناعة في الجزائر والتي تعتمد على مبادي الشريعة الإسلامية في تعاملاتها مع مختلف الأطراف المشاركة في العملية التأمينية.

ومن أهم العوامل الرئيسية في نجاح شركات التأمين التكافلي هو التوافق مع القيّم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي تقدم هذه الشركات خدماتها، بالإضافة على ذلك فإن التأمين التكافلي يمثل نموذجًا

اقتصاديًا جديدًا يتميز بالشفافية والشمولية، ويتيح هذا النموذج للأفراد والمجتمعات التحكم الأكبر في عمليات صنع القرار والمشاركة الفعّالة في تحديد السياسات التأمينية التي تخدم مصالحهم المشتركة.

. 1.1.4 الشفافية: تعتبر الشفافية عنصر أساسي ومهم في التأمين بصفة عامة والتأمين التكافلي بصفة خاصة، حيث يستوجب على الشركة الوضوح في العقود المبرمة مع المؤمن وهذا تحقيقا لمصلحة الشركة والمؤمن معاً، ولتحقيق هذا

المعيار لابد على الشركة أن تقوم بتوضيح كل بنود العقد مع تحديد مسؤولية المؤمن من خلال تقديمه لكل المعلومات والبيانات الواجب إظهارها في العقد.

كما تتحقّق الشفافية داخل شركة التأمين التكافلي من خلال مساهمة المشتركين في تحديد السياسات التي تعتمدها لخدمة العملية التأمينية

بالإضافة إلى أنها مسؤولية الحكومة من خلال معاملاتها المتساوية مع مختلف شركات التأمين على مستوى التراب الوطني.

كما تعتبر الشفافية في توزيع الفائض الاختبار الحقيقي لشركات التأمين التكافلي بمدى التزامها بهذا المبدأ، وهو عامل من عوامل النجاح من خلال زيادة الملاءة المالية لهذه الشركات.

2.1.4 ابتكار منتجات ملاءمة للمشتركين: يعتبر الاهتمام بتطوير وابتكار منتجات تأمينية تختلف عن منتجات التأمين التكافلي وتعزّز التواصل مع المشتركين في تحقيق رغباتهم.

كما تلعب الابتكارات التقنية دورًا حاسمًا في تطوير وتسهيل خدمات التأمين التكافلي، ممّا يعزّز القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من جمهور في ظرف قصير.

ومن المهمّ أيضًا تعمل شركات التأمين التكافلي بجد لبناء سمعة قويّة وثقة لدى العملاء من خلال تقديم خدمات عالية الجودة والالتزام بالقيم الأخلاقية في مختلف معاملاتها.

3.1.4 تحقيق مبدأ العدل: يتحقق هذا المبدأ في شركات التأمين التكافلي من خلال إمكانية مساهمة المشتركين في التسيير الإداري إلى جانب المساهمين والاستفادة من توزيع الفائض التأميني في حالة تحققه، وكذلك يعتبر شريك في الربح بعد الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الشركة.

كما تتحقق صفة العدل في تخفيض الأقساط المدفوعة عند إعادة التأمين، على عكس ثباتها في التأمين التقليدي، وهو مطلب ترتاح له النفس البشرية.

4.1.4 الإرادة السياسية وتكوين الكفاءات المؤطرة: تعتبر الإرادة السياسية من أهم عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي من خلال اتخاذ القرارات والإجراءات في الوقت المناسب، وتأخير الجانب التشريعي لصناعة التأمين التكافلي خير دليل على ذلك مقارنة بباقي الدول العربية والإسلامية.

ويعتبر تكوين العنصر البشري على الالتزام بقوانين وأدبيات هذه الصناعة من أهم عوامل نجاح شركات التأمين التكافلي في الجزائر، سواء تعلّق الأمر بالهيئات الشرعية أو بالأفراد المؤطرين.

كما يعتبر . توحيد جهود العلماء والمفكرين في الاجتهاد عبر الملتقيات والمؤتمرات والأخذ برأي المجامع الفقهية، والعمل على توفير البيئة التشريعية والتسويقية لصناعة التأمين التكافلي.

وتكافؤ الفرص بين شركات التأمين التقليدي والتكافلي دون التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام من أهم العوامل تأثيراً على نجاح واستقرار شركات التأمين التكافلي.

والاهتمام بالوسطاء والوكلاء المعتمدين وإشراكهم في تحمل المسؤولية من خلال اعتبارهم شركاء حقيقيون يمكن أن يساهموا في تخفيف العبء على الشركة من حيث المتابعة الحقيقية لكافة العمليات التأمينية على مستوى الوكالة، وهذه فلسفة صناعة التكافل على أوسع نطاقها لنبرز تميّز هذه الصناعة عن غيرها، وهذا من شأنه يساهم بشكل فعّال في تحسين صورة الشركة لدى المشتركين.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن العمل على تثقيف المستهلكين من خلال عدة برامج تعريفية حول أهمية هذه الصناعة وفوائدها على المشتركين في العملية التأمينية وتوصيل البعد التعاوي والتضامني التي تسعى إليه شركات التأمين التكافلي والذي ينطلق من مبادئها من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف المسطرة مع تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة المحترفة والمؤهلة من أهم عوامل التجاح.

- 5.1.4 الظروف المناخية المتزايدة: تعتبر الظروف المناخية المتزايدة من سنة لأخرى من العوامل التي يمكن أن تجلب الكثير من المشتركين الراغبين في التغطية التأمينية لممتلكاتهم الشيء الذي يحقق رقم أعمال إضافي لهذه الشركات.
- 6.1.4 تسويق منتجات التأمين التكافلي: يعتبر الاهتمام بتسويق منتجات التأمين التكافلي من أولى أولويات شركات التأمين التكافلي في هذه المرحلة مع التنسيق فيما بينها على نجاح هذه الصناعة كمنتج بديل لأفراد المجتمع بنيّة الأجر والثواب، وهو استثمار تظهر نتائجه في المستقبل المتوسط والبعيد.

2.4 التحديات التي تواجه التامين التكافلي في الجزائر

تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر عدة تحديات تشريعية وتنظيمية وتأطيرية على كافة المستويات، خاصة في الظروف الحالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي يشهده العالم بصفة عامة والمنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة

بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي ما زال أثرها إلى اليوم، وهي تحديات تضاف إلى التحدّيات الداخلية التي تزيد من مسؤوليات شركات التأمين التكافلي لإثبات قدرتها على التحدي أمام المنافسين والمشككين في نجاعة هذه الصناعة.

1.2.4 التحدّيات القانونية والتشريعية: إن الفصل التام بين النّظامين التقليدي والتكافلي في جميع تطبيقاته عدم وضوح القوانين الخاصة بالتأمين التكافلي وعدم إمكانية تطبيقها للتفسيرات المتعددة، يمكن أن يكون أحد التحديات التي تعطل مسيرة شركات التأمين بالوتيرة المطلوبة.

إن بعض الدول التي فتحت المجال لهذه الصناعة ولم تفصل بين النّظامين (التقليدي والتكافلي) بشكل واضح، سواء من حيث التعاريف أو دور الهيئات الرقابة الشرعية، أوالهيئات المشرفة بل اكتفى بعضها بهيئة الرقابة والإشراف على التأمين بصفة عامة، ثمّا يعطى انطباعاً لأفراد المجتمع بعدم وجود فرق بين النّظامين.

- 2.2.4 التحدي المعرفي: تشكل المعرفة قاعدة انطلاق وترسيخ للمفاهيم الخاصة بهذا المنتوج الجديد من فهم ودراسة للتأمين التكافلي، كما تتيح معرفة عميقة للمبادئ والأسس التي يرتكز عليها، مع المميزات التي تميزه عن التأمين التقليدي، فيدفع أصحاب القناعات للمطالبة به، والحث على نشر الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع من طرف الباحثين، وليكتمل البناء المعرفي أولا على مستوى الاعتقاد به كمنتج متميّز عن غيره مع اعتماد أسلوب التكوين والتدريب المختلف للإطارات (ملحم، 2012، صفحة 19)
- 3.2.4 تعدي الشرعي: يعتبر عدم وجود هيئة شرعية مشرفة على العملية التأمينية الخاصة بالتأمين التكافلي، تحدي للانطلاق الحقيقي في الصناعة التكافلية، لأنه الإطار الشرعي الوحيد الذي يمكن أن يعطي العملية دفعا ونجاحاً ومصداقية، بالإضافة إلى حرص أعضاء الهيئة أنفسهم على تمكين هذه الصناعة في الواقع العملي مع استقلاليتهم. وبهذا يكون لهذه الهيئة اعتبارا معنويا وآخر قانوني مكتملان (لطفي عامر, بن جدة وآخرون، 2013، صفحة 72).

- 4.2.4 تحدي غياب الشفافية وعدم تطبيق القانون: يعتبر عدم الوقوف بجديّة في تطبيق هذين المبدأين، سواء من طرف الشركة أو الحكومة ممثلة في الجهات الرقابية على سوق التأمين الجزائري من أكبر التحديات التي تنسف بمصداقية شركات التأمين التكافلي.
- 5.2.4 ضعف القدرة التنافسية: يملك التأمين التكافلي قدرات ومؤهلات قوية، لكن في الوقت الحالي ما زال ضعيفا من حيث عدد المؤمنين وضعف الملاءة المالية لدى شركات التأمين التكافلي مقارنة مع التأمين التقليدي الذي يسيطر على معظم السوق نظرا لانتشاره وقدم وجوده.

في بعض الأحيان، يمكن أن يكون هناك نقص في الثقة بين المشتركين وصناديق التأمين، مما يتطلب بناء علاقات قوية وشفافية.

6.2.4 التحديات البيئية الصحية: تعتبر التغيّرات المناخية المتزايدة خاصة في السنوات الأخيرة من زلازل وثلوج وانزلاقات للتربة وحرائق للغابات من أخطر التحديات التي تواجه شركات التأمين التكافلي.

5. خاتمة: (النتائج والتوصيات):

رغم حداثة صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالمي أو على مستوى الجزائر فإن كل المؤشرات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهتمة بهذا الشأن تؤكد بمستقبل مشرق لهذه الصناعة، خاصة بعد الأزمات المالية التي عرفها النظام المالي العالمي والنتائج السلبية التي تحققت على مستوى المؤسسات المالية، ممّا شجّع التجمّعات المالية الدولية للتوجه نحو الأسواق المالية الإسلامية، والتأمين التكافلي أحد هذه الأسواق، إلا أن هناك جملة من التحديات تواجه هذه الصناعة، ولقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية.

لقد تم تأسيس شركتين لممارسة التأمين التكافلي في الجزائر تابعتين للقطاع العمومي من خلال مساهمة البنوك والشركات العمومية في رأس مالهما، وتحوّل أحد الشركات التقليدية لممارسة هذه الصناعة بالإضافة إلى فتح بعض النوافذ لبعض شركات التأمين التقليدي.

- الوقت غير كافي للحكم على نجاح من عدمه لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

-رغم التأخر الذي عرفته هذه الصناعة مقارنة مع مختلف الدول العربية والإسلامية إلا أن هناك انطلاقة لبيع منتجات التأمين التكافلي.

- التوصيات:

-العمل على إتمام الإطار القانوني المحدد لكيفيات توزيع الفائض التأميني في الجزائر مع مراعاة خصوصية كل منتوج.

- إعطاء الوقت الكافي لصناعة التأمين التكافلي من خلال التكييف الشرعي وما يتطلب من قدرة مالية وفنية.
- ضرورة تشجيع الشركات الخاصة للدخول في سوق التأمين الجزائري من أجل منافسة قوية ومتميزة.

- -العمل على استقلالية أكثر لقطاع التأمين في الجزائر بعيداً عن هيمنة الحكومة.
- -مساهمة وسائل الإعلام في توضيح مزايا التأمين التكافلي من أجل مصلحة المجتمع.
- -ضرورة البحث في أدوات وقنوات استثمار الفائض التأميني مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعات الضوابط الشرعية لتعزيز مردودية وفعالية التوجه نحو التأمين التكافلي بالنسبة للفرد والمجتمع.
 - التكوين الفني والشرعي للعنصر البشري العامل في شركات التأمين التكافلي.
- إعطاء تسهيلات ومحفزات لنجاح شركات التأمين التكافلي لقدرتها على المساهمة الاجتماعية في توزيع الثروة على أكبر عدد من المشاركين.
- تشجيع الاستثمار في قطاع التأمين التكافلي من خلال مجموعة من المزايا والاعفاءات تأسياً بتجارب بعض الدول الإسلامية
- -ضرورة التكوين المعمق للإطارات على مبادئ هذه الصناعة والتي تكون محل التفرقة بينها وبين التقليدي، بعيداً عن المقارنة بينهما في السعر.
- -الاهتمام بالوعي لطبقات المجتمع بصفة عامة وأهل الصناعة بصفة خاصة من خلال المؤتمرات.
 - -رفع الوعى بمزيد من إصدار المجلات والكتب لهذه الصناعة.
 - تطبيق القواعد الاحترازية ومبادئ الملاءة المالية، والشفافية الصادرة عن الهيئات الشرعية العالمية.

6. قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية:

- بن جدة وآخرون لطفي عامر. (2014). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، مرجع سبق ذكره، ص579.
- بن جدة وآخرون لطفي عامر . (2014). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات. مرجع سبق ذكره: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا).
 - بن جدة وآخرون لطفي عامر. (2014). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا).
 - لجنة الإشراف على التأمينات . (2022, 01 19) . بلاغ لجنة الإشراف على التأمينات . وزارة المالية ،
- أسامة، ,ع .(2013) . أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين، دراسة مقارنة شركة تكافل ماليزيا بماليزية والشركة الأولى للتأمين بالأردن، مذكرة تخرج ماجيستر، . جامعة سطيف 1 الجزائر.
- اشراق بن زاوي. (2017). متطلبات التوجه نحو صناعة التأمين التكافلي (حالة الجزائر). الجائر، مجلة التأمين، العدد 59،: جامعة قاصدي مرباح،.
 - الأسر عبد المطلب , ح .(2013) . *التأمين التكافلي الإسلامي وآفاقه المستقبلية، . بج*لة موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي،.
 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, 2017. (19 04, 2017). المحدّد للمجلس الإسلامي الأعلى وسيره.
 المادة 3، المرسوم الرئاسي رقم 17-141: الجريدة الرسمية رقم 25.
- الشيبان ,م .ع .(2019) .، صناعة التأمين التكافلي بين التأصيل والتطبيق، الطبعة الأولى، 2019، ص.58
 - القضاة ,م2010) .، ص ,4أفريل يومي 11و .(12التأمين الإسلامي التكييف والمحل ورد الشبه .مؤتمر التأمين التكافلي أبعاده وآفاقه وموفق الشريعة منه .الجامعة الأردنية وآخرون.
 - المجلس الوطني للتأمينات. (2023). *التقرير السنوي*.

- المحدّد للمجلس الإسلامي الأعلى وسيره،) . ص . (. 3 وقم 25، الصادرة في 19 أفريل 2017، المادة 3، المرسوم الرئاسي رقم 141-17 الصادر بتاريخ : 19/04/2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، .
 - أيوفي المعيار 33. (بلا تاريخ). المعايير الشرعية. المعيار الشرعي رقم 33،الفقرة 1/2.
 - بختة, بطاهر. (2018). شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (شركة سلامة في الجزائر)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 1.
- بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة) شركة سلامة في الجزائر (،2018) .، ص . (.6 مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد . 1 جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
 - بن جدة وآخرون لطفي عامر . (2014). النظام المالي الاسلامي المبادئ والممارسات. مرجع سبق ذكره،.
 - بوحديدة ,م .و 2019) . ، . (كتاب التأمين التكافلي رصد موضوع التأمين التكافلي كما هو في الواقع الجزائري، . شركة أصالة للنشر .
 - حسن خليفاتي. (جوان, 2021). تصريح في اللقاء الوطني لإطارات الشركة. عين البنيان،: وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz.
 - حسن خليفاتي. (جوان, 2021). تصريح في اللقاء الوطني لإطارات الشركة،. عين البنيان.
- حسين حامد حسان. (2016). التأمين الاسلامي. القاهرة، القاهرة،: أروقة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى.
 - حمد سالم ملحم. (2012). التأمين الإسلامي دراسة شرعية تبين التصور للتامين التعاوني وممارساتهأ.
 - داودي الطيب، كردودي صبرينة) . ص . (6 *التأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته* . مجلة الإحياء، العدد :15 جامعة بسكرة.
 - داودي الطيب، كردودي صبرينة) . ص . (6/لتأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته . مجلة الإحياء، العدد 15، :
 جامعة بسكرة.
 - داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته، جامعة بسكرة، (s.d.). مجلة الإحياء، الله العدد 15 جامعة بسكرة , ص. 6
 - داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد) . 15ص . (6) لتأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته . جامعة بسكرة.
 - ربيع المسعود. (.2010). شركات التأمين التكافلي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات تطبيقية 23، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

- ربيع المسعود. (2016). شركات التأمين التكافلي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات تطبيقية 23،، الجلفة،: جامعة زيان عاشور.
- سامر مظهر قنطقجي. (2017). محاسبة التأمين الإسلامي. كتاب الكتروني مجاني بدون طبعة): جامعة كاي.
 - عبد الرحمان بن صالح. (22 11, 2021). البيئة التشريعية والتنظيمية في الجزائر ومدى مواءمتها لصناعة التأمين التكافلي. الملتقى الدولي الخامس للصناعة المالية الإسلامية.، الجزائر.: المدرسة العليا للتجارة.
 - غسان ,م .(2021) .التطبيقات المعاصرة للجعالة)دراسة فقهية مقارنة .(مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد :85جامعة عجمان.
 - لطفي عامر, بن جدة وآخرون. (2013). النظام المالي الإسلامي المبادئ و الممارسات. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا).
 - لطفي عامر, بن جدة وآخرون. (2014). النظام المالي الاسلامي المبادئ والممارسات. ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا).
 - لغلام .(2024) . ,لقاء تحاوري .المجمع الخليجي للتأمين.
 - محمد آخرون بوحديدة. (،2019). التأمين التكافلي رصد موضوع التأمين التكافلي كما هو في الواقع الجزائري. الجزائر، الجزائر: شركة أصالة للنشر،
 - محي الدين القراداغي. (2010). التأمين الإسلامي (دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية).
 - محي الدين القراداغي. (2010). التأمين الإسلامي (دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية،. مرجع سبق ذكره.
 - منصور ,و .(2016) .المؤتمر الدولي الحادي عشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي.
 - موسى موسى مصطفى القضاة. (11-12 4, 2010). التأمين الإسلامي التكييف المحل ورد الشبهات،.
 - يونس صوالحي, غالية بوهدة. (2013). إشكالات التأمين التأميني وأثرها في الفائض التأميني رؤية فقهية نقدية،. بحوث ودراسات، التجديد، المجلد 17 العدد 34، ماليزيا،: الجامعة الإسلامية العالمية.

• قائمة المراجع الاجنبية:

- 08/03/2020 https://www.uar.dz.
- Agrément de la société. (2022, juillet 11). 'algérien générale Takaful. journal officiel n° 47.
- Bahathy, A. (2010). the growing importance of Takaful insurance,. Marine Middle East, UAS, Tokyo.

- CNA. (2022., 10 12). https://cna.dz/nouveaux-agrements.
- CNA IMENEM,A. (2022, 07 21). https://www.algerie-eco.com, .A,. *Conseil national des assurances (CNA)*,.
- Simon Archer, R. A. (2009, p 58). *Takaful Islamic insurance concepts and Regulatory issues*,. Singapore,: Published by John Willy and Sons (Asia.
- Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim Volker Niehaus, Takaful Islamic insurance concepts and Regulatory issues. (2009, p 58). Published by John Willy and Sons (Asia)., Singapore.

_